

## انعكاس انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية على تطوير قطاع الصناعات النسيجية (دراسة ميدانية)

د. ياسين حسن - دكتوراه في العلوم الاقتصادية

مدرس في قسم الدراسات العليا - المعهد العالي للتنمية الإدارية - جامعة دمشق

### الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة الآثار المترتبة على انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية وانعكاسها على تطوير قطاع الصناعات النسيجية من خلال الإشارة إلى التهديدات والفرص المتوقعة على هذا الانضمام، وترجع أهمية البحث إلى كون قطاع الصناعات النسيجية يعتبر من أهم القطاعات الإنتاجية غير النفطية سواء بمساهمته في صافي الناتج الصناعي غير النفطي وحصته من إجمالي القوى العاملة في الصناعة التحويلية ومن الصادرات. وتلخصت مشكلة البحث في السؤال الأساسي التالي: وهو ما هي النتائج المترتبة من انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية على تطوير قطاع الصناعات النسيجية السورية؟ واعتمد البحث ثلاث فرضيات حول وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية وتحسين جودة المنتجات وتخفيض تكاليفها وتطوير واقع العمالة في القطاع النسيجي، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية، وتطرق البحث إلى مشكلات انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية ومتطلباتها والمزايا التي يحققها للبلدان النامية من خلال النظام التجاري الدولي. أما الدراسة التطبيقية فقد شملت عرضاً لواقع الصناعة النسيجية في سورية، وأثبتت الدراسة الميدانية وجود علاقة ذات دلالة معنوية ما بين انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية وتطوير قطاع الصناعات النسيجية.

### الكلمات المفتاحية:

منظمة التجارة العالمية - الغات - الصناعة النسيجية السورية - تحسين الجودة - انخفاض التكلفة - تحسين واقع العمالة.

**1- مقدمة:**

مع نهاية الحرب العالمية الثانية تداعت الدول المنتصرة في الحرب والحلفاء إلى تنظيم شؤون العالم الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب ونتيجة ذلك وضع نظام اقتصادي عالمي يقوم على دعائم أساسية وهي استقرار أسعار الصرف، وحركة رؤوس الأموال وحرية التجارة. حيث دعا مؤتمر بريتون وودز إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية، وقد عقدت في هافانا 1947 مؤتمر أسفر عن ميثاق عرف بميثاق هافانا الذي أكد على حرية التجارة ووضع أسس لمنظمة التجارة العالمية، إلا أن عدم تصديق الولايات المتحدة على الجزء المتعلق بمنظمة التجارة العالمية حينذاك أدى إلى تحولها إلى اتفاقية لتنظيم ومراقبة التجارة العالمية والتي عرفت فيما بعد باسم بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GAAT. وقد عقدت جولات تفاوضية (ثمان جولات) آخرها في الأورجواي (1986-1993) والتي انبثق عنها نتيجة اجتماعات مراكش 1994 قيام منظمة التجارة العالمية تحل محل اتفاقية الجات والتي كانت تقوم على المحاور الرئيسية:

أولاً: مجموعة من الاتفاقات وتضم:

أ- الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن التجارة من السلع والخدمات.

ب- الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ومرفقاته GATS.

ج- الاتفاق العام بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPS.

ثانياً: تفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.

ثالثاً: آلية استعراض السياسات التجارية

رابعاً: الاتفاقيات التجارية عديدة الأطراف (الجماعية).

هذا وقد تقدمت سورية بطلب لعضوية المنظمة 2001 وحصلت في الفترة الأخيرة على صفة مراقب في المنظمة. ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتفاقات في تحرير النشاطات الاقتصادية ذات الصلة بالتجارة الدولية حتى الوصول إلى التحرير الشامل للاقتصاد العالمي، ومما لا شك فيه بأن انضمام سورية إلى منظمة

التجارة العالمية يحمل مجموعة من المكاسب والفرص، إلا أنه ينطوي في الوقت نفسه على كثير من التحديات والأخطار والتي من الممكن تلافيها فيما لو تم التعامل معها بشكل ايجابي وفعال، حيث ستفرض علينا هذه الاتفاقية تحدٍ كبير يدفعنا للارتقاء بأدائنا ووسائلنا ومواردنا إلى المستوى الدولي لتحقيق القدرات التنافسية المطلوبة.

#### - مشكلة البحث:

إن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية يحوي مجموعة من الفرص الايجابية، إلا أنه بالمقابل يحمل الكثير من التهديدات التي قد تؤثر سلباً على القطاع الصناعي بشكل عام والقطاع النسيجي خصوصاً، الأمر الذي يمكن الإشارة إليه من خلال السؤال التالي:

- ما هي النتائج المترتبة من انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية على تطوير قطاع الصناعات النسيجية السورية؟  
ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- هل سيؤدي انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية إلى تخفيض تكاليف المنتجات في قطاع الصناعات النسيجية؟

- هل سيؤدي انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية إلى تحسين جودة المنتجات في قطاع الصناعات النسيجية؟

- هل سيؤدي انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية إلى تطوير واقع العمالة في قطاع الصناعات النسيجية؟

#### - فرضيات البحث:

وفقاً لمشكلة البحث يمكن صياغة فرضيات البحث كما يلي:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية وتخفيض تكلفة المنتجات في قطاع الصناعات النسيجية.

الفرضية الثانية: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية وتحسين جودة المنتجات في قطاع الصناعات النسيجية.

الفرضية الثالثة: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية وتطوير واقع العمالة في قطاع الصناعات النسيجية.

## 2- أهداف البحث وأهميته:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الآثار المترتبة على انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية وانعكاس ذلك على الصناعات النسيجية من خلال الإشارة إلى الفرص والتحديات المتوقعة على هذا الانضمام، وتعود أهمية البحث من أهمية الصناعة النسيجية كصناعة رائدة في القطاع العام الصناعي غير النفطي والتي تعتبر من أهم القطاعات الصناعية في سورية وأكثرها انتشاراً والتي من المتوقع أن يؤثر عليها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بشكل كبير من حيث زيادة حجم التحديات أو خلق الفرص. إضافة لحتمية دخول سورية إلى منظمة التجارة العالمية قريباً وتطبيق مبادئها وأهمها إلغاء القيود الغير التعريفية وثبوت القيود التعريفية تمهيداً لإلغائها مستقبلاً فإن هذه الدراسة تحظى باهتمام واسع وخاصة أن الآثار المحتملة لدخول سورية إلى منظمة التجارة العالمية وانعكاسها على قطاع الصناعات النسيجية تعد من المواضيع التي تتصف بالجدة والحدثة ولم تعطى حقها من الدراسة والبحث العلمي.

## 3- مواد وطرائق البحث:

تستند هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الأكثر ملائمة للدراسات الوصفية وباعتباره جهداً علمياً يسعى للحصول على المعلومات والبيانات لوصف الظاهرة موضوع البحث [28]، وأسلوب الدراسة الميدانية نظراً لضعف الدراسات والأبحاث التطبيقية المحلية والعربية في هذا المجال، أما مصادر الحصول على المعلومات فهي كما يلي:

الدراسة النظرية تعتمد على المراجع العلمية العربية والأجنبية والأبحاث والدوريات العلمية وتقارير المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة ...

الدراسة الميدانية من خلال توزيع استبيان محكم على مجموعة من العاملين في قطاع الصناعة النسيجية في سورية، والعمل على تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

#### 4- النتائج والمناقشة:

##### 4-1- خطوات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومتطلباتها:

لإنجاز شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فإنه لا بد من القيام بثلاث خطوات رئيسية:

أولاً: قبول اتفاقات جولة أوروغواي (كحزمة) واحدة وهي التي تحكم التجارة في السلع، والخدمات، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وغيرها من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف [4].

ثانياً: تقديم التزامات محددة في مجال التجارة في السلع (التثبيت الجمركي) على أن تكون نسب التثبيت مقبولة من باقي الأطراف الأخرى الأعضاء بالمنظمة [17].

ثالثاً: الاتفاق على الالتزامات المحددة في مجال الخدمات، والتي تقضي بفتح قطاعات الخدمات والقطاعات الفرعية بشروط النفاذ إلى الأسواق، والمعاملة الوطنية، بما يرضي الأطراف الأخرى الأعضاء بالمنظمة [16].

أما مزايا العضوية في المنظمة فتتمثل في النقاط الأساسية الآتية:

- تعطي اتفاقات التجارة الدولية فرصاً تجارية أوسع للنفاذ إلى الأسواق العالمية في مجالي التجارة في السلع والخدمات [10].

- تمنح الاتفاقات وقواعدها مناخاً تجارياً يسمح بقدر معقول من التنبؤ التجاري بما يحقق هدف إعداد الخطط التسويقية والتصديرية.

- إن الالتزامات والحقوق وممارسة هذه الحقوق الواردة باتفاقات التجارة تقتصر على الدول الأعضاء في المنظمة دون غيرهم.

- تحقق مراجعة السياسات التجارية شفافية دائمة للتطورات في السياسات التجارية للدول الأعضاء الشركاء التجاريين مما يتيح فائدة هامة لمتخذي القرارات.

- وجود جهاز تسوية المنازعات التجارية التي تحقق جدية تطبيق القواعد على كافة الأطراف مع وجود آلية خاصة لإجراءات انتقامية في حالة عدم التنفيذ [3].
- أن المنظمة هي المكان الوحيد للمفاوضات المستقبلية التي يجب أن نحرص كل الدول على عدم الغياب عنها [18]، وقد كانت اتفاقيات جولة الأورجواي هي بداية النظام التجاري المتعدد الأطراف.
- إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما وسيلة للاستفادة من "الفرص المتاحة" لتحسين وضع الصادرات في الاقتصاد القومي... إذ أن اتفاقات التجارة من شأنها تحسين فرض النفاذ إلى الأسواق في مجالي السلع والخدمات، بالإضافة إلى أن التزام جميع الأعضاء بالمنظمة بقواعد السلوك التجاري من شأنه تحسين فرص المنافسة العادلة.
- إلا أن إشكالية الانضمام اليوم تبرز في أن الدول الساعية للعضوية مطالبة بتنازلات والتزامات تفوق تلك التي التزمت بها الدول التي سبقتها في العضوية وتفوق بكثير التنازلات والالتزامات التي قبلتها الدولة في جولة أوروغواي [19].
- أما صعوبة عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فترجع إلى:
- اتساع شمول الاتفاقات التجارية (التجارة في السلع، التجارة في الخدمات، حماية الملكية الفكرية، إجراءات الاستثمار...) [10].
- موقف البلدان الأعضاء المتشدد إزاء البلدان الساعية للعضوية التي تكون مطالبة بالتزامات تفوق بكثير الالتزامات التي قبلها الأعضاء الأصليون بما في ذلك:
- (1) عدم انطباق الحقوق المتاحة للأعضاء بمقتضى اتفاقات المنظمة مثل الفترات الانتقالية والتدابير الوقائية.
- (2) المجالات غير المشمولة باتفاقات المنظمة مثل الالتزامات المتعلقة بالخصخصة.
- (3) قبول مستوى أعلى من التنازلات بشأن السلع والخدمات يفوق المستوى الذي قبله المشاركون في جولة أوروغواي [21, 7].
- 2-4- المشكلات والصعوبات الفنية التي تواجه البلدان الساعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: والتي نذكر من أهمها:

- الافتقار للتقدرة على التحديد الواضح لأوجه التضارب بين قوانينها وأنظمتها وممارستها التجارية والإدارية وبين الالتزامات بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية [2].
- عدم وجود نقاش على المستوى المحلي بشأن قضايا التجارة، وهذا يؤدي إلى ظهور بعض الحالات التي يعترض فيها القطاع الخاص على الانضمام إلى المنظمة.
- الافتقار للموارد والخبرات اللازمة لإعداد الوثائق المطلوبة والإجابة على التساؤلات العديدة حول هذه الوثائق.
- الافتقار إلى البيانات الإحصائية والمعلومات الاقتصادية والتجارية اللازم تقديمها خلال المفاوضات.

### 3-4- حقوق البلدان النامية والمعاملة الخاصة والتفضيلية لها في النظام التجاري الدولي:

إن هناك بعض الحقوق التي تضمنها النظام التجاري الدولي والتي تراعي أوضاع الدول النامية وأهمها:

- 1- الحق في استخدام القيود الكمية مع أن القيود الكمية ممنوعة في المادة 11 من اتفاقية الجات إلا أن هناك استثناءات منصوص عليها في المادة 12 تسمح بالقيود الكمية لحماية ميزان المدفوعات، كما أن المادة 18 وسعت هذا الاستثناء للبلدان النامية بتخفيف شروط حماية ميزان المدفوعات، واعترفت بالقيود الكمية لحماية الصناعات الوطنية [25].
- 2- الحق في الحماية من المنافسة غير العادلة وأهم صورها الإغراق فإن تحققت شروطه كان للدولة المستوردة فرض ضريبة جمركية إضافية ضد الإغراق. ومن صورها أيضا الدعم غير المشروع متى تحقق وجود دعم محظور فإن هذا يعطي الدولة المتضررة الحق في فرض ضريبة مضادة للدعم، كما أن الدول النامية تتمتع باستثناءات من أحكام اتفاق الدعم [14].

3- الحق في الحماية من المنافسة الضارة ولو لم تكن غير عادلة (الشرط الوفائي) وتتحقق المنافسة الضارة عند حدوث زيادة كبيرة ومفاجئة للواردات من سلعة معينة ويترتب عليها ضرر جسيم أو تهديد بضرر جسيم، و يلاحظ هنا أن الدولة المصدرة تكون بريئة والزيادة في الواردات لا شأن لها بها، ومتى تحقق ذلك يجوز للدولة المستوردة فرض ضريبة جمركية مضادة للمنافسة الضارة ويجوز لها أن تفرض قيود كمية ولكنها أيضاً تكون ملزمة بتعويض الدولة المصدرة عما لحقها من آثار سلبية.

4- من الطرف المقابل عندما تكون الدول النامية دول مصدرة فلها الحق في المعاملة المتساوية وفق مبدأ عدم التمييز ولا يتوقف أمر هذا الشرط على التعريفات الجمركية وإنما يتعداه إلى أي ميزة أو تمييز أو تسهيل أو حصانة، ويرد على هذا المبدأ استثناء لمصلحة البلدان النامية وفق نظام الأفضليات المعمم واستثناء للترتيبات التجارية الإقليمية (المادة 24) [20, 2].

وقد حصلت الدول في جولة أوروغواي على معاملة تفضيلية في معظم الاتفاقيات، حيث وصلت أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية إلى 107 حكماً غطت ست مجالات رئيسية وهي: زيادة الفرص التجارية أمام صادرات الدول النامية، حماية مصالح الدول النامية، إعطاؤها مرونة في التنفيذ ريثما تهيئ تشريعاتها وبنيتها التحتية للالتزام بجميع المتطلبات، إعطاؤها فترات زمنية للالتزام بالتطبيق، توفير المساعدة الفنية والتدريب عليها، أحكام أكثر أفضلية للدول الأقل نمواً.

وفي مؤتمر الدوحة 2001 تم التأكيد على أن أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية هي جزء أساسي من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، كما تم الاتفاق على مراجعة هذه الأحكام بغية تقويتها وجعلها أكثر دقة وكفاءة، وإقرار برنامج العمل الخاص بالمعاملة الخاصة والتفضيلية.

4-4- وضع التجارة في المنسوجات والملابس في ظل اتفاقات منظمة التجارة العالمية:



تم التوصل إلى اتفاق التجارة في المنسوجات والملابس نتيجة جولة الأورجواي وهي من الموضوعات التي لم يسبق التفاوض عليها من قبل [23]، ويتضمن هذا الاتفاق إنهاء تدريجي خلال عشر سنوات لاتفاقية الألياف متعددة الأطراف والتي كانت تخرج التجارة في هذه السلع من قواعد تحرير التجارة ويتم إدماج تجارة المنسوجات والملابس في الاتفاقية العامة خلال أربعة مراحل وهي [24]: الأولى تبدأ في عام 1995 أي منذ سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية ونسبة لا تقل عن 16% من الحجم الكلي للواردات من المنسوجات والملابس، الثانية تكون بنسبة 17% من حجم الواردات خلال ثلاث سنوات من 1995 وحتى 1998، والثالثة تكون بنسبة 18% خلال الفترة 1998-2001، أما المرحلة الرابعة فتشمل نسبة 49% المتبقية وتمتد على الفترة 2002-2005، وبعد هذه المرحلة تم إلغاء نظام الحصص الكمية التي كانت قبل جولة الأورجواي وخاصة على الصادرات الآسيوية من النسيج والملابس مما أدى إلى تحرير التجارة في هذا القطاع واستناد حدة المنافسة، وتعتبر الصين المنافس الأكبر في هذا المجال حيث وصلت حصتها من السوق النسيجي العالمي 21% وفي صناعة الأزياء 33% [1]، واستناداً إلى بيانات منظمة التجارة العالمية فإن منتجات الملابس والنسيج شكلت نسبة قدرها 4.2% من إجمالي التجارة العالمية حتى بداية 2008 وبمعدل نمو سنوي قدره 9% [12].

#### 5-4-4- الدراسة الميدانية:

#### 5-4-4-1- الواقع العام للصناعات النسيجية في سورية:

تتميز سورية بوجود كامل سلسلة إنتاج الصناعات النسيجية فيها بدأ من مادة القطن الخام وحتى المنتجات النهائية، أما الآن فإن هذه الصناعة غير قادرة على المنافسة في السوق الدولية.

ويعتبر قطاع الصناعات النسيجية من أهم القطاعات الاقتصادية والذي يشكل حوالي 27% من صافي الناتج الصناعي غير النفطي [9]، وتشكل حصة القطاع الخاص منها حوالي 83% ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها كفاءة عمل المنشآت الخاصة أفضل منها في العامة كما أنها لا تتحمل الأعباء الاجتماعية

المتتملة بالعمالة الفائضة وغيرها من الأسباب، كما أن القطاع النسيجي يضم حوالي 30% من إجمالي القوى العاملة في الصناعة التحويلية، ويوضح الجدول التالي صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية والنسيجية:

الجدول رقم 1 : صافي الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية والنسيجية بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية [11]

2007	2006	2005	2004	2003	2000	1995	بيان/عام
719	698	564	783	557	271	206	صافي الناتج المحلي للصناعات النسيجية
2754	2475	2569	2366	1877	578	903	صافي الناتج المحلي للصناعات التحويلية
26	28	22	33	31	47	23	نسبة صافي الناتج المحلي للصناعات النسيجية / التحويلية %
83	83	77.4	87.3	86.9	88	70	نسبة القطاع الخاص من صافي الناتج المحلي للصناعات النسيجية %

بلغت إجمالي الاستثمارات في الفترة 1995-2008 أكثر من 70% من إجمالي الاستثمارات العامة في مجال الصناعات التحويلية حيث استهلك غزل القطن لوحده 80% وما تزال هذه الاستثمارات متواضعة في مجال الصناعة عموماً والصناعات النسيجية خصوصاً وقد يعود ذلك إلى قلة الاستثمارات الأجنبية المستثمرة في سورية والموجهة نحو القطاعات التصديرية، وغياب الشركات النسيجية السورية الضخمة القادرة على إنتاج طلبات لزبائن دوليين [1].

بالرغم من أن الخطوات التي تم اتخاذها لتوفير البيئة المناسبة بجذب الاستثمارات العربية والأجنبية إلا أنها ما زالت متواضعة للغاية، فهي لم تشكل أكثر من 0.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية [9]، في حين بلغ عدد المشاريع العربية والأجنبية المسجلة منذ بداية التسعينات وحتى 2008 حوالي 11 مشروعاً وبتكلفة قدرها 70 مليون دولار.

وقد شهدت الصادرات النسيجية السورية خلال الفترة 1995 - 2007 تطوراً ملحوظاً حيث ارتفعت قيمتها من حوالي 153 مليون دولار في عام 1995 إلى 1963 مليون دولار في عام 2007 وتشير تقديرات غرف الصناعة (وهي تقديرات

غير رسمية) إلى أن قيمة الصادرات الفعلية بحدود 3.5 مليار دولار. خلال الفترة حتى عام 2000 كانت الغزول القطنية تستأثر بنسبة تتراوح بين 40% - 60% من إجمالي الصادرات النسيجية، وبعد ذلك التاريخ حصل تبدل واضح في بنية الصادرات النسيجية السورية تميز بتراجع مساهمة الغزول القطنية في قيمة الصادرات النسيجية من 47% في عام 2002 إلى 16% في عام 2007 مقابل ازدياد مساهمة الألبسة المحاكاة وغير المحاكاة.

كانت الصناعة النسيجية السورية تعمل في ظل جدار حماية جمركي إلا أنه في الفترة الأخيرة ونتيجة تطبيق اتفاقيات تحرير التبادل التجاري الجماعية والثنائية التي وقعتها سورية بدأ التحرير التدريجي للتجارة واعتباراً من عام 2005 تم السماح بدخول المنتجات النسيجية من البلدان العربية إلى سورية معفاة بشكل كامل من الرسوم الجمركية، كما تم تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج للصناعات النسيجية المستوردة من الدول الأخرى والسماح باستيراد المنتجات النسيجية الأخرى كالنسيج والملابس وتخفيض الرسوم الجمركية العالية التي كانت مفروضة عليها. أما الواردات النسيجية السورية فقد ارتفعت قيمتها من حوالي 63 مليون دولار في عام 1995 إلى نحو 472 مليون دولار في عام 2005 لتبدأ بالانخفاض إلى نحو 436 و 358 مليون دولار في عامي 2006 و 2008 على التوالي. حيث شكلت الواردات الآسيوية من غير الدول العربية والصين 12% ومن الصين 21% ومن أوروبا 15% وبشكل خاص ألمانيا وإيطاليا. وقد تم تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات النسيجية المستوردة وأصبحت على النحو التالي:

الخيوط الحريرية والصوفية 1%، الخيوط القطنية والممزوجة والتركيبية 10%، الأقمشة الحريرية والصوفية 5%، الأقمشة القطنية والتركيبية 10%، سجاد وأغطية أراضي 50%، بياضات ومنسوجات منزلية 50%، ألبسة جاهزة 50%، ألبسة مستعملة 50% [9, 13].

وهكذا فإن الصناعات النسيجية تواجه تحديات هامة وجديّة في مقدمتها مواجهة المنافسة سواء في سوقها الداخلية أو في أسواقها التقليدية الخارجية نتيجة

انفتاح الأسواق بالإضافة إلى التحديات المرتقبة نتيجة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كون هذه الصناعة قامت ونمت في ظل حماية مطلقة، الأمر الذي انعكس بشكل واضح وجلي في انخفاض حصة سورية من صادرات الدول العربية من المنسوجات والألبسة إلى دول العالم حيث كانت تشكل نسبة قدرها 36.39% للمنسوجات عام 1990 ليصبح في عام 2000 فقط 6.52% وفي عام 2005 تصل إلى 7.95%، أما بالنسبة إلى الألبسة فقد سُكلت النسبة 12.8% و 1.95% و 1.09% في السنوات 1990 و 2000 و 2005 على التوالي [12]، كما تنصف بضعف القيمة المضافة للصناعات التحويلية عموماً والنسجية خصوصاً حيث بلغت في سورية 137% مقارنة مع تونس 202% ومصر 602% [22] مما أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية لهذا القطاع. أن السياسات الاقتصادية التي تم تنفيذها في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي نتيجة بدء تحرير التبادل التجاري التدريجي لم تراعى الربط والتوازن بين التحرير وبين تأهيل الصناعة السورية التي بدأت خطوات العمل بها بصورة جزئية اعتباراً من عام 2005، وبالرغم من ذلك فإن قطاع النسيج السوري يمتلك مجموعة من نقاط القوة فتظهر في توفر كافة حلقات السلسلة الإنتاجية، أعلى إنتاجية لمحصول القطن في المنطقة، القرب من الأسواق الرئيسية في المنطقة وأوروبا، وجود إمكانيات كامنة لتوسيع حصتها في السوق العالمية من الملابس والمنسوجات المنزلية.

أما أهم نقاط الضعف في هذا القطاع فتكمن في عدم وجود إستراتيجية متكاملة لتطوير هذا القطاع وآلية فعالة لتحقيقها، عدم الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة وبالتالي تدني مستوى الإنتاجية، تدني مستوى العمالة العلمي والمهني مما ينعكس سلباً على مستوى الأعمال الإنتاجية والإدارية والمالية والتسويقية، ضعف أو عدم وجود للمؤسسات الداعمة للقطاع من مؤسسات تعليمية كفاءة ومخابر معتمدة ومكاتب استشارية هندسية خاصة للقطاع بالإضافة إلى أنشطة بحث علمية ومخبرية في مؤسسات هذا القطاع.

## 5-4-2- الدراسة التطبيقية:

## - مجتمع الدراسة وأداة الدراسة:

تم إجراء الدراسة على العاملين في قطاع الصناعات النسيجية السورية، إضافة إلى بعض الخبراء الدوليين في هذا المجال وقد بلغت إجمالي الاستثمارات المستلمة (77) استثماراً، وقد قسم الاستبيان إلى قسمين، القسم الأول يتعلق بالتعريف بالبحث وأهدافه، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بخصائص العينة المبحوثة، أما القسم الآخر فيحتوي على عبارات الاستبيان وعددها 31 عبارة تتعلق بالمتغيرات التابعة والمستقلة بهدف اختبار فرضيات البحث، وقد نظم الاستبيان على أسلوب النظام المغلق للأسئلة، بمقياس خماسي يبدأ بموافق جداً وحتى غير موافق على الإطلاق.

الجدول رقم 2: خصائص عينة البحث

البيان	توزيع أفراد العينة	العدد	%
نوع الشركة	عامة	31	40.3
	خاصة	44	57.1
	خبراء دوليين	2	2.6
	المجموع	77	% 100
المسمى الوظيفي	إدارة عليا	52	67.5
	إدارة تنفيذية	9	11.7
	غير ذلك	16	20.8
	المجموع	77	% 100
الجنس	ذكر	62	80.5
	أنثى	15	19.5
	المجموع	77	% 100
التحصيل العلمي	ماجستير و دكتوراه	13	16.9
	دبلوم	7	9.1
	بكالوريوس	39	50.7
	غير ذلك	18	23.3

المجموع	77	% 100
سنوات الخبرة	حتى 10 سنوات	37.7
	10- 20 سنة	28.6
	أكثر من 20 سنة	33.7
	المجموع	77
		% 100

ونلاحظ من الجدول السابق بأن عينة البحث مثلت مجتمع الصناعة النسيجية السورية بشكل واقعي، حيث شكلت نسبة المبحوثين من القطاع الخاص 57% من إجمالي المبحوثين، ويمكن أن يُفسر ذلك بأن حصة القطاع الخاص من إجمالي قيمة الإنتاج في القطاع النسيجي وصل في بداية عام 2008 أكثر من 80% من إجمالي قيمة الإنتاج [9, 11] علماً بأن المبحوثين من القطاع الخاص هم أعضاء في غرفة صناعة دمشق وريفها، أما القطاع العام فقد شكل نسبة قدرها 31% وكانت الفئة المستهدفة هي المدراء التنفيذيين للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية إضافة إلى المعنيين في الوزارات المكلفة بالتفاوض للانضمام مع منظمة التجارة العالمية. بلغت نسبة الإدارة العليا والتنفيذية من إجمالي المبحوثين حوالي 60%، مما يمكننا القول أن الفئة المستهدفة مسؤولة عن إدارة شركاتها وفي دراية كاملة بمعرفة آخر المستجدات في الصناعات النسيجية سواء على صعيد السوق المحلي والخارجي. أما نسبة الإناث من مجموع المبحوثين فقد بلغت 19.5% وهي تتناسب مع نسبة مساهمة المرأة من إجمالي العاملين في القطاع العام للصناعات النسيجية إلى نسبة إجمالي العاملين في قطاع الصناعات التحويلية والتي بلغت حوالي 21-23% [11] (وإن كانت لا توجد إحصاءات دقيقة لمعرفة نسبة الإناث في القطاع الخاص النسيجي إلا أن من المتوقع أن تكون أكبر) ويعود ذلك إلى حقيقة كون قطاع الصناعات النسيجية يستقطب عدداً أكبر من الإناث. كما يلاحظ من الجدول السابق بأن ثلث المبحوثين كانت لديهم خبرة تتجاوز 20 سنة والثلث الآخر بين 10-20 سنة وبالتالي يمكن القول بأن الفئة المستهدفة قد عاصرت مراحل تطور

القطاع النسيجي والصناعات التحويلية السورية سواء خلال المرحلة السابقة التي اتصفت بالحمائية وما بعدها المتصفة بالانفتاح التدريجي للسوق السوري.

- اختبار الصدق:

تم استخدام اختبار الصدق الداخلي لمعرفة مدى صدق أداة الدراسة وهي التي تبين الارتباطات بين مجموع الدرجات الكلي للاختبار والأبعاد الفرعية التي تقيس نفس السمة ويوضح الجدول التالي ذلك:

الجدول رقم 3 : الارتباطات بين المجموع الكلي والأبعاد الفرعية لمقياس البحث

الارتباطات (Correlations)					
المتغيرات		تطوير واقع العمالة	تحسين الجودة	تخفيض التكلفة	انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية
المجموع	ارتباط بيرسون	0.839	0.951	0.918	0.838
	N	77	77	77	77

نلاحظ من الجدول أن جميع الارتباطات دالة عند مستوى الثقة 99% وارتباط المجموع الكلي مع الأبعاد الفرعية جيدة وهو ما يدل على صدق داخلي جيد لأداة الدراسة.

- اختبارات الثبات:

الجدول رقم 4 : معاملات الثبات للمقياس

المقياس	التصنيف	كرونباخ ألفا
معامل الثبات	Guttman Split-Half	Cronbach's Alpha
	0.951	0.878

ويقيس اختبار الثبات استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها، تم استخدام طريقة التجزئة التنصيفية للمقياس (Spilt-Half Method)، والتي يمكن من خلالها تحديد الحد الأعلى لمعامل ثبات المقياس، كما استخدم الباحث طريقة كرونباخ

ألفا (Cronbach Alpha) التي يمكن من خلالها حساب القيمة الأدنى لمعامل ثبات المقياس. حيث بلغ معامل كرونباخ (0.878) ومعامل التنصيف (0.951) وهو أكبر من 80 % ويعتبر بالتالي ثبات ممتاز للاستبانة [27].

#### - اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: وتنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية وتخفيض تكلفة المنتجات في قطاع الصناعات النسيجية، حيث تم تفريغ البيانات المستمدة من الاستبيانات في البرنامج الإحصائي SPSS وتم الحصول على بعض المقاييس الإحصائية الوصفية وفق ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 5: المتوسط والانحراف المعياري والتباين في عبارات الفرضية الأولى

المتغير	المتغير X	حجم العينة N	المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	التباين Variance
الانضمام لمنظمة التجارة العالمية	x1	77	3.84	0.904	0.817
	x2	77	3.35	1.023	1.046
	x3	77	4.13	0.879	0.772
	x4	77	3.84	0.859	0.739
	x5	77	3.71	1.050	1.102
	x6	77	3.69	1.139	1.296
تخفيض التكلفة	x9	77	3.52	1.143	1.306
	x12	77	3.78	1.071	1.148
	x13	77	3.73	0.941	0.885
	x19	77	3.70	0.933	0.870
	x22	77	3.73	0.772	0.596

يبين الجدول أن المتغيرات ذات متوسط مرتفع وهو أعلى من 3 مما يدل إلى أن انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية سيسهم وفق رأي عينة البحث إلى



تخفيض تكلفة المنتجات في القطاع النسيجي. ويظهر الجدول التالي معامل الارتباط بين انضمام سورية على منظمة التجارة العالمية وأثر ذلك على تخفيض التكلفة:

الجدول رقم 6 : اختبار الارتباط للفرضية الأولى

معامل الارتباط						
المجال	N	المتوسط	الانحراف المعياري	الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
الانضمام للمنظمة	77	22.5714	3.36166	0.745	0.000	دالة
تخفيض التكلفة	77	18.4545	3.78899			

نلاحظ من جدول الارتباطات وقيمة  $R = 0.745$  وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وهي تشير لمستوى عال نسبياً من الارتباط الايجابي، كما يتضح أن قيمة  $P$  (P-Value) المرتبطة بالقيمة الحرجة لجميع المعاملات هي (0.000) وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.01)، وبالتالي نقبل فرضية البحث الأولى المتعلقة بأن أن انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى تخفيض تكلفة المنتجات في القطاع النسيجي وذلك حسب آراء عينة البحث.

الجدول رقم 7: قيمة معامل التحديد  $R^2$

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد ( $R^2$ )	معامل التحديد المعدل ( $R^2$ )
0.745	0.555	0.549

وبالطبع فإن التحرير التجاري الذي يشهده الاقتصاد السوري وخاصة في مجال القطاع النسيجي سيزيد من المزايا المتعلقة بالخفض الاستراتيجي للتكلفة، من ناحية إنهاء القيود الكمية وتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات المتعلقة بالتجهيزات الإنتاجية والمواد الأولية والوسيط التي لا تصنع في سورية. إضافة إلى الاستفادة التي تتيحها المنظمة للدول الأعضاء من المساعدات الفنية والتقنية، وهذا لا بد أن يحث الشركات العاملة في القطاع سواء عامة أم خاصة على العمل لرصد

موازنة لأنشطة البحث والتطوير، وذلك لتطويع التكنولوجيا المستوردة سواء في شكلها المجسد أو الناعم مما ينعكس على انخفاض تكلفة المنتجات ويعزز القدرات التنافسية له، ومستفيداً من إمكانات النفاذ الأسواق من خلال عضوية المنظمة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن حق الحصول على أسواق جديدة يعتبر أمراً هامشياً دون سياسات مكملة ومرافقة لتلك العملية والتي يعتبر من أهمها إزالة العقبات أمام القطاع الخاص وتحسين الاستثمار الحكومي في البنى التحتية والعمل على توفير الثقافة وبيئة العمل المناسبة [26].

اختبار الفرضية الثانية: وتنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية وتحسين جودة المنتجات في قطاع الصناعات النسيجية، حيث يظهر الجدول التالي المتوسط والانحراف المعياري والتباين لعبارات هذه الفرضية:

الجدول رقم 8 : المتوسط والانحراف المعياري والتباين في عبارات الفرضية الثانية

المتغير	المتغير X	حجم العينة N	المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	التباين Variance
تحسين الجودة	x7	77	4.00	0.811	0.658
	x8	77	3.73	1.131	1.280
	x10	77	4.26	0.657	0.432
	x11	77	3.87	0.864	0.746
	x14	77	4.00	0.707	0.500
	x15	77	3.77	0.857	0.734
	x16	77	3.77	0.930	0.866
	x17	77	3.61	0.845	0.715
	x18	77	3.78	0.927	0.859
	x20	77	3.69	0.907	0.823
	x21	77	3.57	1.044	1.090

يبين الجدول أن المتغيرات ذات متوسط مرتفع وهو أعلى من 3 مما يدل على أن انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية سيسهم وفق رأي عينة البحث إلى

تحسين جودة المنتجات في القطاع النسيجي، وحصلت المتغيرات  $x_7$ ،  $x_{10}$ ،  $x_{14}$  على متوسط أعلى من 4 مما يدل على أن انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية سيوفر المشورة والخبرة الفنية العالمية في مجال الجودة، إضافة إلى تحقيق مستوى الجودة التي تتطلبها الأسواق العالمية والذي سيكون محفزاً لهذه المنظمات للارتقاء بمستوى جودة منتجاتها، وبالتالي فإن ذلك سيسهم في تحسين جودة المنتجات في القطاع النسيجي. ويظهر الجدول التالي معامل الارتباط بين انضمام سورية على منظمة التجارة العالمية وأثر ذلك على تحسين جودة المنتجات في القطاع النسيجي:

الجدول رقم 9 : اختبار الارتباط للفرضية الثانية

معامل الارتباط						
المجال	N	المتوسط	الانحراف المعياري	الارتباط	مستوى الدلالة	القرار
الانضمام للمنظمة	77	22.5714	3.361	0.742	0.000	دالة
تحسين الجودة	77	42.0390	7.156			

نلاحظ من جدول الارتباطات وقيمة  $R = 0.742$  وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وهي تشير لمستوى عال نسبياً من الارتباط الايجابي، كما يتضح أن قيمة  $P$  (P-Value) المرتبطة بالقيمة الحرجة لجميع المعاملات هي (0.000) وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.01)، وبالتالي قبول الفرضية الثانية المتعلقة بوجود علاقة بين انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية وتحسين جودة المنتجات في قطاع الصناعات النسيجية.

الجدول رقم 10: قيمة معامل التحديد  $R^2$

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد ( $R^2$ )	معامل التحديد المعدل ( $R^2$ )
0.742	0.550	0.544

نجد أن قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.550$  مما يعني أن 55% من التحسن في مستوى الجودة لمنتجات القطاع النسيجي سيفسرها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث سيتعرض القطاع لمجموعة من التحديات المتعلقة بجودة المنتجات

وضرورة التجاوب الايجابي معها للحفاظ على بقاءه وصموده في وجه المنافسة، وحسب رأي العينة البحث فإن الانضمام سيؤدي إلى الحصول على المعدات والتكنولوجيا الحديثة التي تتطلب الموائمة للبيئة المحلية بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات الفنية التي تتيحها المنظمة للدول الأعضاء مما ينعكس في النهاية على تحسين مستوى جودة منتجات القطاع.

**اختبار الفرضية الثالثة:** وتنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية وتطوير واقع العمالة في قطاع الصناعات النسيجية، حيث يظهر الجدول التالي المتوسط والانحراف المعياري والتباين لعبارات هذه الفرضية:

الجدول رقم 11: المتوسط والانحراف المعياري والتباين في عبارات الفرضية الثالثة

التباين Variance	الانحراف المعياري Std. Deviation	المتوسط Mean	حجم العينة N	المتغير X	المتغير
0.774	0.880	3.57	77	x23	تطوير واقع العمالة
0.667	0.817	3.58	77	x24	
0.757	0.870	3.35	77	x25	
0.725	0.851	3.55	77	x26	
0.896	0.946	3.38	77	x27	
0.981	0.990	3.69	77	x28	
0.738	0.859	3.81	77	x29	
0.849	0.921	3.60	77	x30	
0.509	0.714	3.87	77	x31	

وللحكم على الفرضية من ناحية قبولها من عدمه تم إجراء اختبار الارتباط كما يلي:

جدول رقم 12: اختبار الارتباط للفرضية الثالثة

معامل الارتباط						
القرار	مستوى الدلالة	الارتباط	الانحراف المعياري	المتوسط	N	المجال
دالة	0.000	0.605	3.36	22.57	77	الانضمام للمنظمة
			5.29	32.38	77	واقع العمالة

نلاحظ من جدول الارتباطات وقيمة  $R = 0.605$  وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وهي تشير لمستوى عال نسبياً من الارتباط الايجابي، كما يتضح أن قيمة  $P$  (P-Value) المرتبطة بالقيمة الحرجة لجميع المعاملات هي (0.000) وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.01)، وبالتالي قبول الفرضية الثالثة المتعلقة بوجود علاقة بين انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية وتطوير واقع العمالة في قطاع الصناعات النسيجية. أما مخرجات تحليل الانحدار فتظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: قيمة معامل التحديد  $R^2$

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد ( $R^2$ )	معامل التحديد المعدل ( $R^2$ )
0.605	0.366	0.358

نجد أن قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.366$  مما يعني أن 36% من التحسن في واقع العمالة في القطاع النسيجي السوري سيفسره دخول سورية إلى منظمة التجارة العالمية أما النسبة المتبقية وهي 63.4% فهي تعود إلى أسباب أخرى. ويعود انخفاض قيمة  $R$  في الفرضية الثالثة مقارنة مع قيمتها في الفرضيتين السابقتين كون متغير العمالة يخضع إلى مجموعة من العوامل المستقلة الأخرى وهي عوامل داخلية منها التشريعات والقوانين والعلاقة بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل... والتي هي لا تؤثر بالشكل الملموس في المتغيرات المستقلة كما في الفرضيتين السابقتين. حقيقة الأمر أن قطاع الصناعات النسيجية في سورية يعاني من تدني مستوى العمالة بكافة المقاييس سواء من حيث انخفاض المستوى العلمي وتفشي الأمية أو إلى عدم قدرة النظام التعليمي على تأمين الكفاءات والكوادر المطلوبة لتطوير القطاع أو إلى غياب التأهيل والتدريب سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص. وقد شكلت نسبة الخريجين الجامعيين من إجمالي العاملين في القطاع 3% وهي نسبة متدنية جداً، إضافة إلى غياب ظاهرة التعلم من خلال العمل وهو متوفر في كل القطاعات الصناعية في الدول المتقدمة، يبين لنا حجم المشكلة هنا، ولا بد من

الإشارة إلى ما يعانيه القطاع العام من العمالة الفائضة وهي في مجملها غير مؤهلة. حسب رأي عينة البحث فإن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيكون له أثر إيجابي وفعال على تطوير هذا الواقع للعمالة والمشار له سابقاً، حيث أن من متطلبات تحرير الأسواق واحتدام المنافسة لا بد من إعادة هيكلة العمالة وزيادة الإنتاجية من ناحية والتخلص من العمالة الفائضة من ناحية أخرى، وتحسين المستوى العلمي وإيجاد آلية مناسبة لخلق علاقات تواصل بين القطاع والمؤسسات التعليمية لرفدها بالكوادر الفنية المناسبة وخلق ثقافة وبيئة عمل تقوم على معايير الانضباط والجودة وتقدير المنافسة.

### 5- الاستنتاجات والتوصيات:

#### الاستنتاجات:

1. أظهر البحث وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية وتخفيض تكلفة المنتجات في قطاع الصناعات النسيجية، وذلك عند مستوى دلالة 0.01 بمعامل ارتباط عالي  $R = 0.745$  مما يعني استفادة القطاع من الانضمام للمنظمة من خلال التحرير الاقتصادي وتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات ودخول التكنولوجيا الحديثة له.
2. تم إثبات وقبول فرضية البحث المتعلقة بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية وتحسين جودة المنتجات في قطاع الصناعات النسيجية. وقد بلغ معامل الارتباط 0.742 في ما يعني التجاوب الإيجابي للقطاع في حال الانضمام للمنظمة من خلال الارتقاء بمستوى الجودة للدخول للأسواق العالمية مجدداً، وإمكانية من الاستفادة من الخبرات والمواصفات الخاصة بالصناعات النسيجية المتعلقة بالجودة والتي تتيحها هذه العضوية.
3. تم قبول فرضية البحث المتعلقة بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية وتطوير واقع العمالة في قطاع الصناعات النسيجية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.605 وهو دال عند

0.01. إذا أن الدخول للمنظمة سيخلق واقعاً جديداً للعمالة من ناحية إعادة هيكلتها ورفع المستوى التعليمي والأداء المهني لها، وإيجاد علاقة تواصل بين المؤسسات التعليمية والتدريبية والقطاع النسيجي.

#### التوصيات:

1. وجوب تفعيل مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية نظراً لأن التأخير في الانضمام سيزيد من الالتزامات التي تفرض على سورية والدول الراغبة في العضوية بالرغم من أنها غير موجودة في اتفاقية جولة الأورجواي.
2. العمل على استثمار نقاط القوة في الصناعة النسيجية السورية تتمثل في توفر حلقات السلسلة الإنتاجية والقرب من الأسواق الرئيسية العالمية وإمكانية توسيع الحصة في السوق العالمية.
3. وضع خطة عمل لتلافي نقاط الضعف والمتعلقة بعدم وجود إستراتيجية عقلانية لتطوير قطاع النسيج السوري وغياب آليات التنفيذ، وعدم الاستخدام الكفء للطاقات الإنتاجية المتاحة وتدني المستوى العلمي والمهني للعمالة في هذا القطاع، ضعف أو غياب المؤسسات الداعمة وخاصة الشركات الاستشارية الهندسية المتخصصة، وانعدام أنشطة البحث والتطوير وغياب المخابر المعتمدة.

#### المراجع:

1. ألبرني فيرناندو، 2009- إستراتيجية صناعة النسيج والملابس في سورية، برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية وبالتعاون مع وزارة الصناعة السورية، 115 صفحة.
2. جيبس موري، 2001- الانضمام إلى منظمة التجارة وسياسات التنمية، الانكناد.
3. هلال محسن، رضوان محمد، 2001- قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية، الاسكوا.

4. هلال محسن، 2001- تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، الاسكوا.
5. هلال محسن، رضوان محمد ، 2001- موقف الدول العربية من عضوية المنظمة، الاسكوا.
6. الوهبي جابر، 2003- تجربة سلطنة عمان في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الاسكوا.
7. طفاح أحمد، 2005- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تجارب بعض الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
8. طفاح أحمد، 2005- تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
9. اللحام، فؤاد، 2009- ملف الصناعات النسيجية العربية، الصناعات النسيجية في سورية، الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، 85 صفحة.
10. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008- منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة، الانضمام، الإجراءات، المفاوضات، أوراق المؤتمر العربي الثالث حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدول، القاهرة، 549 صفحة.
11. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، 2000-2009.
12. موقع منظمة التجارة العالمية (www.stat.wto.org)-2010/9/22.
13. موقع المديرية العامة للجمارك (www.customs.gov.sy)-2010/11/15.
14. النجار سعيد، 2001- الحقوق الأساسية للبلدان النامية، الاسكوا.
15. النجار سعيد، 2001- أثر منظمة التجارة على الأقطار العربية، الاسكوا.
16. عبد الحميد عبد المطلب، 2005- الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوجواي لسياتل وحتى الدوحة ، الدار الجامعية ، القاهرة، مصر، 465 صفحة.



17. العيسوي ابراهيم، 2001- الغات واخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية- الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 248 صفحة.
18. فانزاستيك كريغ، 2001- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وسياسات التنمية، الانكناد.
19. الصادق بوشناق، 2007- الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية على قطاع صناعة الأدوية(حالة مجمع صيدال)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 351 صفحة.
20. رزوق جمال الدين، 2001- القضايا الحيوية للدول النامية في جدول منظمة التجارة العالمية، الاسكوا.
21. رضوان محمد، 2001- نبذة تاريخية من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، الاسكوا.
22. الشاعر بدر الدين، 2004- تطور صناعة النسيج السورية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.
23. ثائج كزياوبنج، 2001- تطبيق الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية، الاسكوا.
24. الغول تمام علي، 2003- اتفاقيات التجارة الإقليمية وقواعد منظمة التجارة العالمية، الاسكوا.
25. الغول تمام علي، 2003-مراجعة احكام المعاملة الخاصة والتفضيلية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الاسكوا.
26. OXAN, B; MATHLIDE, M, 2004- Russia's accession to the WTO: The potential for trade increase. journal of comparative economics (32), 680-699
27. SEKARAN U, 1984, Research Methods for Managers: Skill Building Approach, New York, John Wiley and Sons.
28. WIERSMA W, 2004, Research in Education: An Introduction. 6<sup>th</sup> ed, University of Toledo.

# The implications of Syrian expected membership in WTO for the development of the textile sector (Field Study)

**Dr.Yassin Hassan- Ph D in Economic**

Senior lecturer in the Higher Institute for Administrative Developing , Damascus University

## **Abstract:**

The research aims to study the implications of Syria's joining the World Trade Organization (WTO) and its impacts on the development of textile sector by referring to the threats and opportunities expected this accession. The importance of research returns to the fact that the textile sector is of contribution to the net non-oil industrial output , its share of the total workforce in the industrial sector and its share of exports. The research problem can be summarized in the following basic question: What are the consequences of Syria's accession to the WTO on the development of the Syrian textile industry? The research is based on three hypotheses: the existence of significant differences between Syria's accession to the WTO and improved product quality , reduced costs, and development of employment in the textile sector. The research methodology follows the descriptive and analytical method of field study by distributing a questionnaire to workers in the textile sector, and analyzing data using the statistical program SPSS. The research has referred to problems of developing countries including Syria to join the World Trade Organization and its requirements and benefits achieved through the international trading system. As well as how to enter the textile industry in the WTO agreements of the Uruguay Round Agreement. The practical study has included presentation of the textile industry in Syria. The results confirms the existence of significant relationship between Syria's accession to the WTO and the development of textile sector.

## **Keywords:**

World Trade Organization - GATT - the Syrian textile industry - Quality improvement- Cost reduction- improve employment.